● أخبار قصيرة

التبادل التجاري بين إيران والهند يبلغ مليار دولار

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الهندية عن نمو صادرات إيران إلى الهند بنسبة ٥٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، وبلغ إجمالي التجارة بين البلدين في هذه الفترة نحو مليار دولار.

وتعتبر المنتجات النفطية أكبر السلع التي تستوردها الهند من إيران حيث استوردت ما قيمته ١٣٩ مليون دولار من المنتجات النفطية الإيرانية خلال هذه الفترة. في المقابل، كان للأرز الحصة الأكبر في صادرات الهند إلى إيران في النصف الأول من العام الجاري وصادراتها الى ايران تشمل أيضاً بعض الفواكه والشاي.

تركيا مستعدة لإزالة العوائق أمام التبادل التجاري مع إيران

قال القنصل العام التركي في مدينة أرومية الايرانية: سنبذل قصارى جهدنا لإزالة عوائق العمل وتعزيز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بين تركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية لتفعيل قدرات التعاون الثنائي.

وقال عادل جونيت أكبال القنصل العام الجديد لجمهورية تركيا في مدينة أرومية مركز محافظة آذربايجان الغربية (شمال غرب ايران): إن الثقافة الغنية والعريقة لمنطقة آذربايجان الغربية والناس الطيبين في هذه المنطقة؛ بالإضافة إلى وجود قواسم مشتركة ثقافية واجتماعية بين البلدين، أمور مهمة للغاية. وأكد أنه ينبغي إزالة العوائق أمام التبادلات الاقتصادية بين البلدين إيران وتركيا، وسنبذل قصارى جهدنا في هذا الصدد.

إيران تصدّر ١٠٠ ألف طن من أسماك الكارب سنوياً

أعلن المدير التنفيذي لإتحاد الشركات التعاونية لإنتاج وتربية الأسماك الآسيوية في وزارة الاقتصاد الايرانية عن تصدير ١٠٠ ألف طن من الأسماك الاستوائية (tropical fish) سنوياً بما في ذلك الكارب العادي (الشبوط/ المبروك) والكارب الزبدية الى الدول العربية، لافتاً الى أن هذه الصادرات كل عام تجلب عملة جيدة لإيران.

وحول وضع تصدير الأسماك الاستوائية، صرح علي ألويري بأنه يتم الآن إنتاج حوالي ٢٠٠ ألف طن من سمك الكارب سنوياً في ايران، منها ما يقرب من ١٠٠ ألف طن للاستهلاك المحلي و١٠٠ ألف طن للاستهلاك الخارجي بحيث تصدر الى الدول المستهدفة ومنها العراق وبعض الدول العربية. وأضاف بأنه حالياً يتم تصدير ٨٠٪ من صادرات البلاد من الأسماك الاستوائية إلى العراق والـ٢٠٪ المتبقية إلى الدول العربية الأخرى.

بدءاً من المعرفة الفنية وصولاً إلى التشغيل الكلي

إيران تبدي إستعدادها لتنفيذ مشاريع البتروكيماويات في دول الجوار

الوفاق/ وكالات

صرّح مدير المشاريع في الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية في إيران أنه خلال المباحثات مع دول الجوار، أعلنت طهران إستعدادها تنفيذ ٥ عمليات بتروكيماوية من الصفر إلى المئة بدءاً من المعرفة الفنية وصولاً إلى التشغيل الكلي، تحت مسمى البتروكيماويات خارج الحدود الإقليمية.

ونقلت وكالة إيلنا العمالية، عن أحمد شكري قوله: وفقاً للمعطيات الأولية، فان السعة الحالية لصناعة البتروكيماويات في إيران ستصل إلى ٢٠٠ مليون طن سنوياً بنهاية خطة التنمية الثامنة بعد تنفيذ بعض المشاريع، حيث يتطلب الوصول إلى هذه القدرة من الإنتاج توفير ٩٠ مليار دولار من رأس المال، ٣٦ مليار دولار منها كانت ضمن ميزانية خطة التنمية السابعة وتم إنفاق ٣٠٪ منها حتى الآن.

ولفت شكري إلى أن ٥٨ من أصل ١٠٠ مشروع لصناعة البتروكيماويات نشطة بمتوسط تقدم يبلغ نحو ٣١٪، وتابع: ستنشط هذه المشاريع في مجال إنتاج المنتجات الأساسية وسلسلة القيمة والمنتجات النهائية.

توفير البنية التحتية

وحول إنشاء وتوفير البنية التحتية اللازمة لمشروعات البتروكيماويات من أجل تصدير وبيع وتخزين المنتجات، قال مدير المشاريع في الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية: بالتزامن مع زيادة الطاقة الاستيعابية لصناعة البتروكيماويات، يتم أيضاً تنفيذ تطوير البنية التحتية لموانئ التصدير. وأضاف: مع تنفيذ مشاريع التطوير، سترتفع الطاقة الاستيعابية لميناء تصدير عسلوية من ٢٠ مليون طن إلى ٤٢ مليون طن سنوياً.

وذكر شكري أن هذه الشركة تركز على توريد السلع والمعدات المصنعة محلياً، موضحاً: تم إنفاق نحو ١٠ مليارات دولار على توريد المعدات والسلع للمشروعات البتروكيماوية في العامين الماضيين، كما أن أكثر من ٨٠٪ من البضائع التي تبلغ قيمتها نحو ٨ مليارات دولار تم شراؤها من قبل شركات محلية، وبعضها تم تصنيعه لأول مرة، والتي تم توريدها مسبقاً من الخارج.

يقدم العديد من المصنعين الإيرانيين خدماتهم إلى دول الجوار ودول جنوب شرق آسيا، فيما تعد ٩ شركات مصنعة من مصادر التصدير الرئيسية لمعدات هذه الصناعة

وأكد شكري أنه تم توطين حوالي ١٥ منتجاً ومعدّة لصناعة البتروكيماويات من قبل الشركات التكنولوجية المحلية أثناء الحكومة الثالثة عشرة (الحالية)، مضيفاً: ٤٠٪ كحد أدنى و ٩٠٪ على الأكثر من مشاريع البتروكيماويات في إيران تستفاد من الصناعات المحلية، إذ أن قدرة الشركات المحلية على تصنيع المعدات والسلع الثابتة أمر مرغوب فيه للغاية.

وأعلن مدير المشاريع في الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية تشغيل خمسة مشاريع بتروكيماوية باستثمار مليار دولار بنهاية العام الجاري، وقال: إن هذه المشروعات ستساهم في إضافة نحو ٢ مليون و ٥٠٠ ألف طن إلى الطاقة المركبة لصناعة البتروكيماويات.

تطور العلاقات الدولية

وخلال إشارته إلى تطور العلاقات الدولية أثناء حكومة آية الله رئيسي، قال: خلال المباحثات مع دول الجوار، أعلنت طهران استعدادها تنفيذ ٥ عمليات بتروكيماوية من الصفر إلى المئة بدءاً من المعرفة الفنية وصولاً إلى التشغيل الكلي، تحت مسمى البتروكيماويات خارج الحدود الإقليمية، والتي تشمل عمليات البولي إيثيلين عالي الكثافة والخفيف والأمونيا وسلسلة تحويل الغاز إلى البروبيلين والبولي بروبيلين.

وختم شكري حديثه قائلاً: يقدم العديد من المصنعين الإيرانيين خدماتهم إلى دول الجوار ودول جنوب شرق آسيا، فيما تعد ٩ شركات مصنعة من مصادر التصدير الرئيسية لمعدات هذه الصناعة.

سلطات البلدين تتعهد بإستكماله خلال عامين

تفاصيل جديدة عن مشروع شلمجة – البصرة السككي وتكاليفه

ذكر المدير التنفيذي لشركة سكك الحديد الإيرانية أن التكلفة الإجمالية لمشروع قطار طهران – كربلاء بلغت نحو ٢٠٠ مليون دولار، مؤكداً أن السلطات الإيرانية والعراقية تعهدت باستكماله خلال عامين.

وأفادت وكالة إيسنا للأنباء، إن مشروع قطار شلمجة – البصرة تمت مناقشته طوال العشرين عاماً الماضية، حيث شهد صعوداً وهبوطاً أثناء مرحلة تنفيذه في هذه السنوات لأسباب عديدة منها وجود داعش في العراق ونقص الإئتمان والتمويل وعدم الاتفاق مع العراق على تسليم الأراضي المطلوبة.

وقال ميعاد صالحي: بمجرد تبوأي مسؤولية سكك الحديد في إيران منذ بداية حكومة آية الله رئيسي، وضعت ملف تحقيق دبلوماسية النقل بسكك الحديد في كل من المعبر الشمالي - الجنوبي والممر الشرقي - الغربي على جدول الأعمال. وأيضاً، ومن أجل استكمال الحلقة المفقودة على مسار طهران – كربلاء، أي استكمال قطار شلمجة – البصرة، عقدنا عدة اجتماعات مع الجانب العراقي.

وأضاف صالحي: من العوائق المختلفة أمام تنفيذ هذا المشروع أن موقعه يتوسط مكان إحدى جبهات المعارك (الحرب المفروضة ١٩٨٠-١٩٨٨) ولا يزال هناك العديد من الألغام في هذه المنطقة، حيث قمنا خلال الأشهر الأخيرة بإزالة ما يقرب من ١٦٣٠ لغماً، وتمكنا من بناء حوالي ١/٤ كيلومتر من خط سكك الحديد ووصلنا إلى الحدود.

وأردف المدير التنفيذي لشركة سكك الحديد: تولت إيران مسؤولية إزالة الألغام بطول ١٦ كيلومتراً في نطاق الخطة وأنجزت هذه المهمة، كما أن إزالة الألغام من مسافة ١٦ إلى ١٨ كيلومتراً القادمة وتنفيذ عمليات البنية التحتية ستوكل إلى الجانب العراقي إلى جانب الجسر الذي سيبنى على أروندرود ووسط البصرة حيث تعهدت إيران ببنائه.

وأشار صالحي إلى عقد اجتماعات عديدة مع الجانب العراقي والاتفاق على تفاصيل المشروع والحصول على خريطة تفصيلية لمسار سكك الحديد، وقال: إن فريق إزالة الألغام وجميع معداتنا جاهزة عند نقطة الصفر الحدودية، مؤكداً أن المضي قدماً بالمشروع يحتاج إلى تكاتف الأطراف وتعاون قوي من قبل الجانب العراقي كون هذا المسار يقع بأكمله في الأراضي العراقية.

ومضى يقول: تم بناء منصة ركاب جديدة في العراق، وقمنا باستيراد كمية كبيرة من سكك الحديد إلى المكان المستهدف، وستستمر هذه الإجراءات مع تطوير محطة الركاب في شلمجة وإضافة الخطوط. كما يبلغ المبلغ الإجمالي للمشروع بحسب ما أقرته الحكومة العراقية نحو ٢٠٠ مليون دولار.

الجدول الزمني لإنجاز المشروع

وصرّح المدير التنفيذي لشركة السكك الحديد، في برنامج تلفزيوني، بخصوص الجدول الزمني لإنجاز المشروع: بموجب التفاهم الموقع، فقد تم النظر في ١٨ شهراً للمشروع بأكمله (بإستثناء مدة بناء الجسر). وفيما يتعلق بمدة بناء الجسر الإفتتاحي، فان توقعاتنا تتراوح بين ١٨ شهراً وسنتين كحد أقصى.

وعن تسليم أرض المشروع من الجانب العراقي، قال صالحي: من المتوقع أن يتم تسليمنا هذه الأرض خلال الأيام المقبلة، ومن وقت التسليم حددنا ستة أشهر كحد أقصى لإزالة الألغام، وبالتوازي مع ذلك، سيقوم الجانب العراقي بتنفيذ أعمال البنية التحتية للمشروع وعمليات الرصف.

وأشار المدير التنفيذي لشركة السكك الحديد إلى حجم سعة الركاب والترانزيت والبضائع لقطار شلمجة – البصرة، وقال: يتمتع كل خط من خطوط سكك الحديد بإمكانية نقل مابين ٨ - ١٠ ملايين طن من البضائع، أما المسافرين، من المتوقع أن يستوعب هذا القطار حوالي ١٢ مليون شخص.

إقتراح تشكيل المجلس الدبلوماسي الإقتصادي لتنمية التجارة بين إيران والعراق

أعلن رئيس غرفة التجارة المشتركة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق، يحيى آل إسحاق، إقتراح تشكيل المجلس الدبلوماسي الإقتصادي لتنمية التجارة بين البلدين، مشيراً الى إقتراحه الذي قدمه للنائب الأول لرئيس الجمهورية لتشكيل أمانة عامة أو المجلس المذكور.

وأكد آل إسحاق أن هذا الاقتراح تضمن أن يكون هذا المجلس تحت إشراف النائب الأول لرئيس الجمهورية، ويحصل على صلاحياته من مجلس الأمن القومي أو رؤساء السلطات الثلاث كي يكون الجميع ملزماً بتنفيذه في حال اتخاذ قرار بهذا الخصوص.

واعتبر آل إسحاق، في مراسم أقيمت بهذا الشأن، الدبلوماسية الاقتصادية من الأمور التي يجب استخدامها كوسيلة اقتصادية لتحقيق المصالح السياسية في نمو الاقتصاد الايراني، وقال: إن الدراسات تظهر بأن الدبلوماسية الاقتصادية تربطها علاقات استراتيجية تجارية واقتصادية مباشرة مع التنمية وتوفير الأمن للدول. وأضاف: إن كيفية المشاركة تؤدي دوراً فاعلاً في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، لذا يجب أن ندرس موقعنا في هذه المجالات بعد انتصار الثورة الاسلامية.

وأشار رئيس غرفة التجارة المشتركة بين ايران والعراق الى الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الخصوص، وأضاف: انه نظراً لضرورة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية، فقد تم حتى الآن بعض الإجراءات مثل عضوية ايران في المؤسسات الدولية بينها بريكس وشنغهاي وإيكو وغيرها من المنظمات، إلا أن ذلك ليس كافياً ويجب توفير متطلباتها لاستخدام هذه العضوية. وأشار آل إسحاق الى أن قيمة صادرات ايران من السلع الى العراق في العام الماضي بلغت حوالي ١٠/٥ مليار دولار، وقال: إن قيمة الصادرات الايرانية الى العراق شهدت في الأشهر الخمسة الأولى من العام الايراني الجاري (بدأ في ٢١ آذار/ مارس) نمواً بنسبة ١٨/٥ ٪ قياساً لنفس الفترة من العام الماضي.

وتوقع آل إسحاق أن يصل التبادل التجاري بين ايران والعراق الى ٢٠ مليار دولار، معتبراً سوق العراق أحد أهم الأسواق بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الجارة خلال الأعوام الـ١٥ القادمة.